بيان

منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان

لائحة المطالب لتحقيق المساواة الجندرية للمرشحين والمرشحات في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٢٢

بيروت، ٢٨ شباط ٢٠٢٢

تمهيداً للانتخابات النيابية في أيار 2022، نطالب، نحن أعضاء وعضوات منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان، المرشحين والمرشحات للانتخابات النيابية أن يلتزموا/ن بتحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل وتضمينها في أولوياتهم/نّ كنوّاب مستقبليين. ونطلب منهم/نّ العمل بجدية لضمان المشاركة الكاملة للنساء في كافة مستويات صنع القرار، وخلو كلّ القرارات من كافة أشكال العنف أو التمييز.

وبشكل أكثر تحديدًا، نحثّ المرشحين والمرشحات على التعّهد بالسعي لتحقيق المطالب النسوية التالية:

1. الالتزام بعدم تضمين خطاباتهم/نّ وظهورهم/نّ الإعلامي وحملاتهم/نّ الانتخابية أي تمييز ضد النساء أو تنميط أو إشارات ذكورية أو أبوية أو كارهة للنساء.
2. المطالبة بإدماج منظور النوع الاجتماعي في الخطط والتشريعات والموازنات المستقبلية كافة.
3. ضمان تمثيل المرأة الفاعل والهادف وقيادتها ومشاركتها في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك في صنع القرار، وطاولات الحوار، ومسائل السلام والأمن، ولا سيما:
   - سنّ تدابير مؤقتة مثل الكوتا والمعايير والأهداف للإسراع في تأمين تمثيل متساوٍ للنساء في الهيئات المنتخبة والمعينة في كلّ مجالات الحياة العامة.
   - اعتماد قانون يحمي النساء من العنف السياسي، بما في ذلك أي إجراء يهدف إلى حرمان المرأة من المشاركة في الأنشطة السياسية أو الحزبية أو التنظيمية.
4. المطالبة بإصلاحات اقتصادية مراعية للفوارق بين الجنسين وضمان أن تتضمن كلّ جهود التعافي قضايا المساواة الجندرية وحقوق المرأة.
5. دعم مقترحات القوانين الإصلاحية التي تهدف لمكافحة ومعاقبة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيها:
   - اعتماد قانون لمكافحة تزويج الأطفال والطفلات وتحديد 18 سنة كحد أدنى لسن الزواج.
   - تعديل المادتين 503 و504 من قانون العقوبات لتجريم الاغتصاب الزوجي.
   - إلغاء المادتين 534 و521 من قانون العقوبات اللتين تستخدمان لتجريم العلاقات المثلية وملاحقة مغايري/ات الهوية الجنسانية.
6. إقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية يطبّق على كلّ النساء والرجال في لبنان.
7. تعديل قانون الجنسية لضمان منح المرأة اللبنانية الحق ذاته الذي يتمتع به الرجل في إعطاء جنسيتها إلى أولادها وزوجها الأجنبي.
8. مراجعة قوانين العمل والضمان الاجتماعي والقوانين الضريبية لالغاء التمييز ضد النساء، وعلى وجه التحديد:
   - تعديل المادة 24 من القانون 46/12017 لزيادة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر إلى 14 أسبوعا كحد أدنى وإقرار إجازة الأبوة.
   - إلغاء المادة 26 من قانون العمل التي تحظر على النساء العمل في مهن معينة تعتبر شاقة أو خطرة.
   - تعديل المادة 14 من قانون الضمان الاجتماعي الذي يعطي الزوج الحق بالاستفادة من التقديمات العائلية عن زوجته غير العاملة ولكنها لا تسمح للزوجة بالاستفادة منها إلا في حال كان زوجها قد بلغ 60 عامًا أو أكثر أو إذا كان يعاني من عاهة جسدية أو عقلية.
9. سن قانون لتنظيم عمل العاملات في الخدمة المنزلية وإلغاء نظام الكفالة وتوسيع نطاق حمايتهنّ.
10. تعديل القانون 164 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر بما يتماشى مع بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالبشر لتحقيق أقصى قدر من الحماية للناجيات.

الموقعات/ون:

- منظمة أبعاد
- جمعية أبناء صيدا البلد
- جمعية الجليل التنموية
- المنتدى العربي لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة
- المؤسسة العربية للحريات والمساواة
- المعهد العربي لحقوق الإنسان-فرع لبنان
- جمعية بيتي
- مركز الأعمال والقيادة الشاملة للمرأة
- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي
- جمعية دار الأمل
- درج
- جمعية النجدة الاجتماعية
- منظمة خمسون خمسون
- الشبكة الوطنية للميثاق العالمي للأمم المتحدة
- ملاذ الفنانين
- حلم
- مركز جمانة حداد للحريات
- عدل بلا حدود
- منظّمة كفى عنف واستغلال
- خطيرة
- الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
- الرابطة اللبنانية لسيدات العمل
- الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا
- جمعية تنظيم الأسرة في لبنان للتنمية المستدامة
- مدنيات
- مؤسسة مهارات
- مرسى - مركز الصحة الجنسية
- تحالف م
- جمعية مساواة
- الحركة الاجتماعية
- الجمعية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- جمعية أوند
- جمعية المرأة الخيرية
- نواة للمبادرات القانونية
- جمعية العناية الصحية
- المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية
- الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة
- التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني
- منظمة النساء الآن لأجل التنمية
- الدكتورة كارمن جحا
- الدكتورة حليمة القعقور
- الدكتورة لينا داعوق- أويري
- السيدة ديانا أبو عباس
- السيدة لينا أبو حبيب

منصة المجتمع المدني النسوي في لبنان مؤلّفة من 52 منظمة حقوق النساء وناشطات وناشطين في العمل النسوي، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجمعهم في أعقاب انفجار 4 آب. وقد أصدرت المنصّة ميثاق المطالب النسوية الموحّدة لوضع قضايا المرأة في صلب خطة الاستجابة للانفجار. ومنذ ذلك الحين، قام أعضاء وعضوات منصة المجتمع المدني النسوي بعدة جهود تهدف إلى المناصرة والمساهمة في تطوير خطط الإصلاح والتعافي وإعادة إعمار لبنان، فضلا عن الاجتماع بممثلي المجتمع الدولي والمانحين والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لاطلاعهم على أولوياتهم ومطالبهم النسوية.